

«الخارجية» و«اليسوعية» تعززان التعاون في الدبلوماسية الاقتصادية

الرغم من الصعوبات كلها. فلبنان يزخر بشابات وشبان موهوبين، وتقع علينا جميعاً مسؤولية توفير السبل التي تمكنهم من تطوير كفاءاتهم وتسخير مواهبهم في خدمة مستقبلهم، وفي خدمة وطنهم متى أمكن ذلك».

هذا وتهدف الشراكة إلى إتاحة الفرصة أمام طلاب كلية العلوم الاقتصادية لاكتساب خبرة عملية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية والتعرف إلى طبيعة العمل داخل الإدارة العامة. كما تنص المذكرة على استقبال عدد من طلاب الكلية في مديرية الشؤون الاقتصادية في الوزارة، في إطار تدريبات تمتد من ٨ إلى ١٢ أسبوعاً، تمكنهم من الاطلاع على آليات العمل بهدف تطوير مهارات عملية تساعد في مسيرتهم المهنية المستقبلية. وقد أبرمت مذكرة التفاهم لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد باتفاق الطرفين.

والتكنولوجيا والمؤسسات المالية الدولية والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد.

من جهته اعتبر عميد كلية العلوم الاقتصادية أن هذه الاتفاقية ستتيح لطلابنا تجاوز حدود قاعات التدريس، من خلال التدريب في الوزارة، والمشاركة في مشاريع بحثية تطبيقية، وإعداد مذكرات اقتصادية وموجزات للسياسات العامة (Policy Briefs)، فضلاً عن محاكاة المفاوضات الدولية، وتمكينهم من تطوير مهارات أساسية تشمل: التحليل، والتلخيص، والتواصل، والتفاوض، والمساهمة في صنع القرار.

وشدّر رئيس الجامعة البروفسور بوادك أنه في ظل الظروف الراهنة، بات الاستثمار في كفاءات شبابنا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهذا الشباب بالذات هو ما يجعلنا نؤمن بإمكان بناء مستقبل، على



الوزير رجي والبروفسور بوادك يتبادلان مذكرة التفاهم

وقّعت وزارة الخارجية والمغتربين ممثلة بالوزير يوسف رجي وجامعة القديس يوسف في بيروت ممثلة برئيسها البروفسور فرانسوا بوادك اليسوعي، مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير التعاون بين الوزارة وكلية العلوم الاقتصادية في الجامعة، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وتعزيز الصلة بين التعليم الجامعي والبحث التطبيقي والعمل المؤسسي.

أقيم حفل التوقيع الذي حضره إلى جانب الوزير رجي والبروفسور بوادك، عميد كلية العلوم الاقتصادية البروفسور جان-فرانسوا فيرن، وممثلون من الوزارة والجامعة، في مبنى رئاسة الجامعة في بيروت.

وتحدّث الوزير رجي في كلمة عن البعد الشخصي لهذا الحدث بالنسبة إليه، كونه من خريجي جامعة القديس يوسف، معتبراً أن عودته إليها بصفته وزيراً

أساسياً من أركان العمل الخارجي، في ظل اتساع نطاقه ليشمل، إلى جانب الملفات السياسية والأمنية، التجارة والاستثمار والطاقة

للخارجية لتوقيع هذه المذكرة تحمل دلالة خاصة.

وأكد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي باتت تشكل ركناً